جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية – كلية الادارة والاقتصاد
قسم / العلوم المالية والمصرفية

ادارة مخاطر الائتمان واثرها على المصارف التجارية

بحث تقدمت به الطالبة

زهراء خضير عنبر

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

م. د . ضياء زامل خضير

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

الإهداء

إلى من اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا

(أهل البيت سلام الله عليهم)

الى من ترقرقت عيونهم شوقا وحبا في رؤيته حلمي يغدوا حقيقة وتضرعت كفوفهم للمولى راجية تألقي

(والدي ووالدتي)

إلى من سارت معي نحو الحلم .... خطوة .....بذرناه معا وحصدناه معا وسنبقى معا ....بإذن الله

(أختي ماجدة)

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب إلى من رافقتني منذ إن حملنا حقائبي صغيرة ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى ألان ....

(أختي أسماء)

الباحثة

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
المقدمة	١–٢
المبحث الأول (منهجية البحث)	٣–٥
المبحث الثاني (الإطار النظري لمفهوم المخاطر)	٦
أداوت إدارة المخاطر	٧–٨
خطوات إدارة المخاطر	٩
أسباب زيادة المخاطر المصرفية	١٠
أنواع المخاطر المصرفية	١١
العناصر الأساسية لإدارة المخاطر وتصنيفها	١٢–١٤
طريقة معالجة مخاطر الائتمان	١٥–١٧
نشأة ومفهوم الائتمان المصرفي	١٨
وظائف الائتمان المصرفي	١٩
تصنيف الائتمان	١٩–٢٢
المبحث الثالث :– الجانب التطبيقي للبحث	٢٣–٣١
المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	٣٢–٣٤
المصادر	٣٥–٣٦

المقدمة

الحمد الله رب العالمين حمداً لا انقطاع له واضمحلال ، واثني على رسوله النبي الامي ، وائمتها بالصلاة على اله خير البشر اجمعين الذين اذهبا الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا ....

حين نتحدث عن البنوك وأهميتها قد لا نستطيع الإفلات من قبضة طبيعة الاشياء واذن سنقم قسما تحت سلطان الائتمان ومخاطرة وحين نتحدث عن مخاطر الائتمان لابد لنا من التطرق لبعض التعريفات : احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض واعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان .

ولقد توصلت بعد جهد كبير الى تحديد الملامح الاساسية للبحث فجاء البحث على اربع مباحث وهي كما يلي :

المبحث الاول : يتضمن منهجية البحث ويتكون من (مشكلة البحث واهمية البحث واهداف البحث وفروض البحث) .

اما المبحث الثاني : وهو الاطار النظري للبحث والذي تضمن مجموعو من تعريفات المخاطر واهمية المخاطر وأسباب المخاطر وأنواعها وعناصرها والائتمان ونشأة الائتمان وتصنيف الائتمان .

إما المبحث الثالث :- ويتضمن الجانب التطبيقي للبحث ويتكون من مجتمع وعينة البحث واداة جمع البيانات واسلوب الادوات المستخدمة في تحليل البيانات والوسط الحسابي والتكرار والنسب المئوية وإجراءات معالجو الاستبانة وتحليل نتائج البحث ومناقشتها واختبار الفرضيات .

اما المبحث الثالث : فيتضمن الاستنتاجات والتوصيات .

وقد وظفنا من اجل هذا البحث من المصادر ومنها ادارة المخاطر لطارق عبد الحال حماد ومحاسبة المنشاة المالية لفلوح حافي وتقيم وإدارة المخاطر لعاطف عبد المنعم والاعتمادات ألمستنديه والكفالات المصرفية لحمزه محمود .

وفي ختام دراستي هذه لا بد لي من وقفة شكر وامتنان واحترام لأستاذي المشرف الدكتور ضياء زامل فقد كان لي نعم الموجه ، ونعم الاستاذ فلولاه لما استقامت هذه الدراسة ، وما كانت لتظهر وترى النور ، فجزاه الله عني خيراً وأقول إن أصبت فبفضل الله وان أخطأت فمن عند نفسي ، ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا .

المبحث الاول

منهجية البحث

مشكلة الدراسة

لقد أثرت الأزمة العالية العالمية على القطاعات الاقتصادية عامة أو على قطاع المصارف التجارية بشكل خاص ، وذلك بسبب تعاظم قيمة القروض وانعكست اثأر ذلك على نمط السياسات الائتمانية التي تتبعها إدارات البنوك التجارية ومنها البنوك التجارية العراقية في فتح الائتمان وذلك تحسبا للمخاطر من عدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها وغد غلب على السياسات الائتمانية نمط السياسات المتحفظة لدى اتخاذ قرارات الإقراض وذلك النمط الذي كان سائدا قبل ظهور الأزمة حيث كانت تلك البنوك تمارس سياسات ائتمانية اقل تحفظا .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة حيث كونها من الدراسات المحلية التي تعالج المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها القرار الائتماني في البنوك التجارية وتزداد أهميتها لأنها تأتي في فترة زمنية كانت فيها البنوك تعاني من اثأر وتداعيات الأزمة المالية العالية .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل الأساسية لقرار الائتمان المصرفي في البنوك التجارية وتحليل هذه العوامل وتقييم أهميتها النسبية والتي من خلالها نقف على المعوقات والصعوبات التي تأثر في اتخاذ قرار الائتمان المصرفي والعمل على زيادة ارباح البنوك التجارية .

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية اساسية هي " انه المصرف يقوم بقياس المخاطر الائتمانية على اساس (هوية المقترض وسمعته و القوائم المالية للزبون والمقترض والظروف المحيطة بالمقترض ، بالإضافة الى ان المصرف يتابع التسهيلات الائتمانية بعد منحها "

المبحث الأول

الإطار النظري لمفهوم المخاطر

تتعرض البنوك على اختلاف انواعها للعديد من المخاطر والتي تؤثر على ادائها ونشاطها فالهدف الأساسي لأداة إي بنك هو تعظيم ثروة محلة الأسهم التي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي وتتطلب عملية تعظيم الثروة إن يقوم المديريون بعملية تقيم للتدفقات التقنية والمخاطر التي يتحملها البنك نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة .

والاتجاهات نحو زيادة الربحية تقتضي من ادارة البنك ان يقوم باستثمار في اصول تولد اكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة ، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الارباح وتعظيم الثروة فلكي يحمل البنك على ربح عالي يجب عليه اما ان يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك . (طارق ، ١٩٩٩٠ ، جـ٢ ، ١٧) ، لذا فمن الضروري نتناول مفهومهما بقدر ملائم من الإيضاح والتحليل وبنا على ذلك يجب عرض تعريف المخاطر .

تعريف المخاطرة :

التعريـــف الاول : يعرف (هندي) المخاطرة : بانها تمثل الغلب في العائد المستقبلي ويتفق معه في ذلك (يسكني) ، حيث يشير الى ان ذلك يمثل التعريف الشائع في التمويل. (منير،٢٠٠٦ ، ٥) .

التعريف الثاني : يعرف (عبد الرحمن ، ابتهاج مصطفى) ، المخاطرة احتمال عدم مقدرة العمل المعترض من سداد الغرض واعبائه وفقا للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان (عبد الحمن ، ابتهاج ، ٢٠٠٠ ، ٤٤٤).

التعريف الثالث : يعرف السيسي) مخاطر الائتمان (بانها احتمال عدم القيام الطرف المقابل للبنك بالوفاء بالتزامه في حدود الشروط المتفق عليها). (سيسي ، ٢٠٠٤ ، ٤٧) .

التعريف الرابع : يعرف (لطيف زيود ، ماهر امين ، منير المهندس)، مخاطر الائتمان ان يتخلف العملاء عن سدادا اي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التاريخ المحدد لذلك ويتولد عن العجز وعن السداد خسارة كلية أو جزئية لا يبلغ معرض أو تراجع المركز الائتماني للعميل وبالتالي ازدياد احتمال التخلف عن السداد. (لطيف واخرون ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٥) .

ادوات ادارة المخاطر :

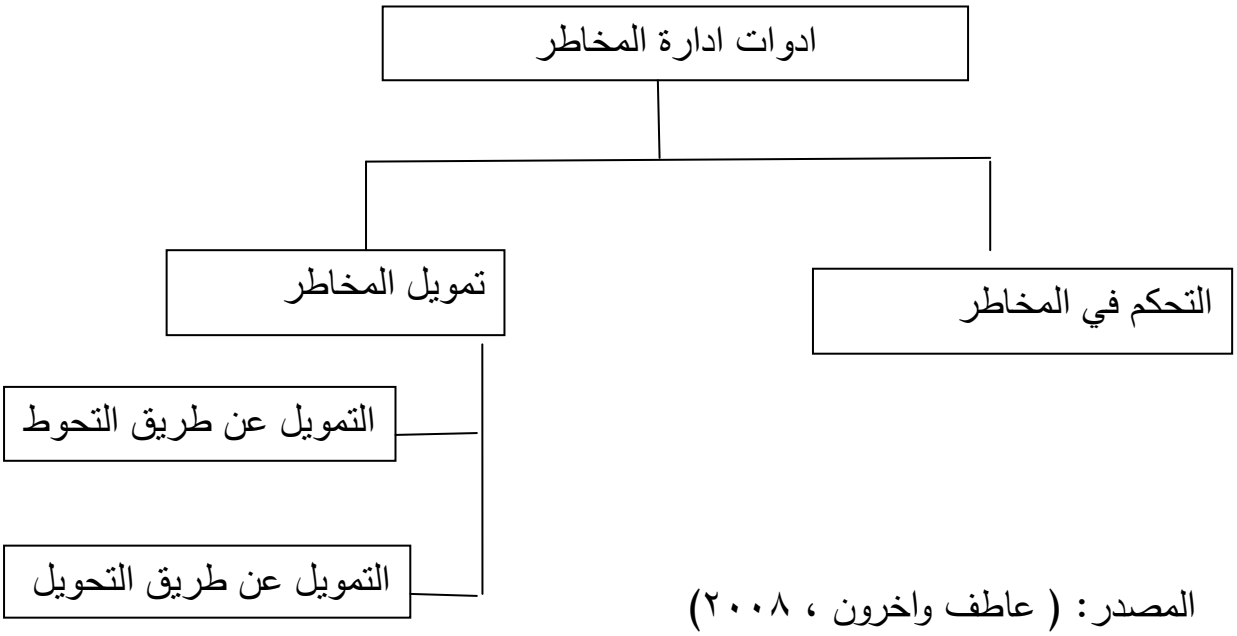

المصدر: (عاطف واخرون ، ٢٠٠٨)

خطوات إدارة المخاطر :

تقوم إدارة المخاطر بعمل فحص وتحليل شاكل ومفصل لكل انواع المخاطر التي يتعرض لها موضوع الدراسة المخاطر ويتم ذلك بتطبيق خمس خطوات اساسية على النحو التالي. (عاطف ، اخرون ، ٢٠٠٨ ، ٦) .

- **تعريف المخاطر** : وهي الخطوة الأساسية الاولى للتعرف على المخاطر المحيطة بالعمل .

- **تحليل المخاطر** : ويتم بها تصنيف الخطر والوقوف على مصادره الاصلية .
- **تقييم المخاطر** : وهو تحديد عنصري الخطر .

- الاثار التي يحدثها الخطر .
- احتمال حدوث الخطر

- **التحكم في المخاطر** : وبها يتم تحديد اي الطرق تستخدم التقليل احتمال الخطر واثاره .

خطوات إدارة المخاطر

تعريف المخاطر
تحليل المخاطر
التحكم في المخاطر
المراقبة والمتابعة الدورية

المصدر : (اعداد الباحثة)

أسباب زيادة المخاطر المصرفية :

يرجع السبب في زيادة المخاطر المصرفية في ظل العولمة المالية الى العوامل الاتية. (اسيا حمزة ، ٢٠١١ ، ٢) .

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى لتشجيع الميل إلى مخاطرة لتحقيق اقصى عائد على راس المال المستثمر وكسب اكبر حصة ممكنة في السوق .

- اتساع إعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الاعمال التقليدية الى اسواق المال مما ادى الى تعرضها إلى أزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الاخرى والتضخم وتقلبات الاسعار .
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الاسواق المصرفية في السنوات الاخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الاموال وافتتاح الاسواق المحلية .
- تزايدت المخاطر بإشكالها المتنوعة التي تواجه عمل البنوك لتضخم العديد من انواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل .

أنواع المخاطر المصرفية

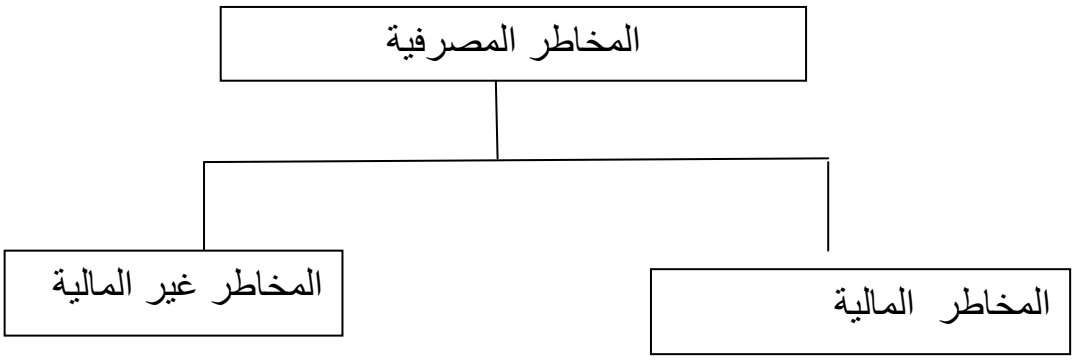

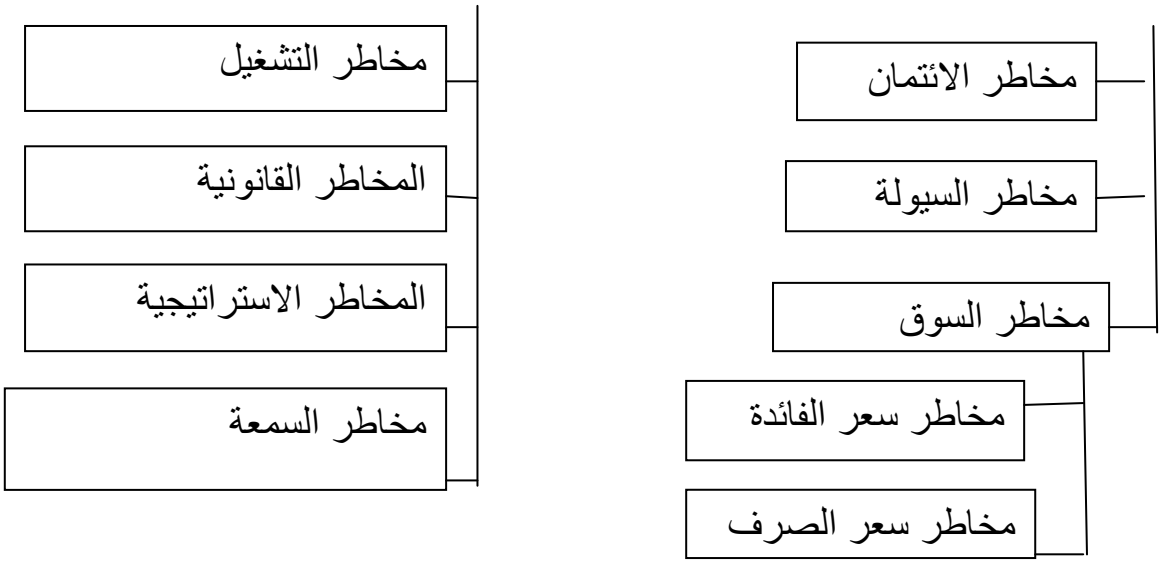

المصدر: (الصيرفي ، ٢٠٠٦ ، شقري واخرون ، ٢٠١٢)

العناصر الأساسية لإدارة المخاطر وتصنيفها :

إدارة المخاطر في البنك مثلها مثل باقي الادارات فهي تستطيع العمل في العزلة بل تحتاج الى رقابه عن طريق مجلس الادارة وكذا الى سياسات فاعلة متناسية ، وطبيعة المخاطر التي يعرض البنك وايضا الى نظام معلوماتي كفء وتخضع ايضا كغيرها من الايرادات الى التصنيف وفق معيار (CAMELS) كفاية راس المال جودة الاصول جودة الادارة الربحية السيولة الحساسية اتجاه السوق .

الفرع الاول :

العناصر الأساسية لإدارة المخاطر المصرفية

أن أدارة المخاطر لكل بنك يجب إن تشتمل على العناصر الرئيسية التالية (ابراهيم . ٤٤ ، ٤٥) :

أولا : **رقابة فعالة من قبل مجلس الادارة والادارة العليا**

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الادارة والادارة العليا ويجب على مجلس الادارة اعتماد اهداف استراتيجيات سياسات واجراءات ادارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للبنك وطبيعة مخاطره درجة تحمله للمخاطر ويجب ان يتم تعميم تلك المواصفات على كافة مستويات البنك المعني بتنفيذ سياسات ادارة المخاطر او الادارة كما ان عليها ان تعدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة ومراقبة المخاطر والابلاغ عنها ، كذلك ضرورة التأكد فان ينبع مباشرة المجلس الادارة او الادارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر .

ثانيا : **كفاية السياسات والحدود**

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة ان تتناسب سياسات ادارة المخاطر مع المخاطر التي تنشا في البنك كذلك ضرورة العمل على اتباع اجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر قياسها تحقيقها مراقبتها الإبلاغ عنها والتحكم فيها ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وأدراه فعلية لاتخاذ القرارات وإعداد اللازمة وبما يتناسب مع نطاق وطبيعة انشطة البنوك .

ثالثا : **كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات** .

إن الرقابة الفعالة للمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير بالتالي فان رقابة المناظر تحتاج الى انظمة معلومات قادرة على تزويد الادارة العليا مجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول اوضاع البنك المالية والاداء وغيرها .

رابعا : **كفاية أنظمة الضبط** :

إن هيكل وتركيبه أنظمة الضبط في البنك في حاسمة بالنسبة الى ضمان حسن سير اعمال البنك على وجه العموم وعلى ادارة المخاطر علة وجه الخصوص ، ان الاستمرار في تطبيق انظمة الرقابة والضبط بما في ذلك تحجيج الصلاحيات وفصل الوظائف هي اهم وظائف ادارة البنك في الحقيقة فان مهمة فصل الوظائف تعتبر الميزة الاساسية في موضوع ادارة المخاطر وفي حالة عدم وجود فشل هذا الفعل فان مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل ، وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من اجل تصويب هذا الوضع .

الفرع الثاني

تصنيفات ادارة المخاطر .

تتبنى تصنيفات إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمعيار (CAMELS) كفاية راس المال جودة الاصول جودة الادارة الربحية السيولة الحسابية اتجاه السوق الذي يعكي تصنيف الادارة وهذه التصنيفات كالاتي. (شقيري ، محمود ، ٣١٧ ، ٣١٨) .

أولا : **تصنف** (١) **قوي**

تصنيف (١) يعكس قدرة الادارة على التعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك كذلك فان مجلس الادارة فعال في المشاركة في ادارة المخاطر لضمان ان سياسات والإجراءات لدى البنك المعممة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الادارة بالمعلومات الكافية في وقت مناسب .

ثانيا : **تصنيف** (٢) **مرضي**

يدل تصنيف (٢) على ان ادارة ابننك للمخاطر ففعالة وللككن يشوبها بعض النقص وهذا النقص أو الضعف معروف ويمكن التعامل معه اي ان رقابة مجلس الادارة وكذلك السياسات والاجراءات والتقارير المتعلقة بالقرابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفعالة في ضمان متانة وسلامة البنك .

ثالثا : **تصنيف** (٣) **عادي**

يدل التصنيف (٣) على ان الادارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي نستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية احد عناصر ادارة المخاطر الاربعة التي يشوبها نقص وبالتالي نجعل البنك قاصرا في التعامل مع المخاطر وهناك بعض الممارسات ادارة المخاطر التي بحاجة الى تصويب من اجل تمكين البنك من تحديد وقياس ومراقبة المخاطر بشكل كفء .

رابعا :**تصنيف** (٤) **حدي** .

يدل تصنيف (٤) على ان الادارة المخاطر لدى البنك عجزت من تحديد ومراقبة وقياس وضبط والمخاطر التأثير المادي الكبير على عملية البنك ، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الادارة والادارة العليا وتكون ادارة المخاطر حدية وتحتاج الى تصويب فوري من قبل مجلس الادارة والادارة العليا .

خامسا :**تصنيف** (٥) **غير مرضي** .

يدل التصنيف (٥) على غياب الادارة الفعالة للمخاطر من اجل تحديد وضبط مقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحد واكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم يظهر مجلس الادارة المقدمة على التعامل مع هذا الصف .

طريقة معالجة مخاطر الائتمان .

هنالك عدد من النظم والطرق والاجراءات الموحدة لمعالجة مخاطر الائتمان تناسب المصارف .

١- احتياطيات خسائر الديون .

كضمانات يمنح احتياطيات كافية لخسائر القروض حماية مقابل الخسائر المتوقعة من الائتمان وتعتقد فعالية هذه الاحتياطيات على الثقة في النظم المعاملة لحساب الخسائر المرتفعة وقد مكنت التطورات الاخيرة في الطرق الفنية لإدارة المخاطر المصارف التقليدية الكبرى من تحديد المرتقية بدقة .

٢- الضمانات

والضمان كذلك واحد من اهم وسائل الحماية لمقابلة خسائر القروض فان النقود والاصول العينية والذهب والفضة والمقتنيات الاخرى الثمينة والاسهم والديون التي في ذمة المقرض لصالح المقترض كل هذه اصول مقبولة كضمانات .

٣- تصفية (**مقاصة**) **البنود الشمولية في الميزانية** .

إن تصفية بنود الميزانية تستلزم مطابقة إجمالي الالتزامات المالية المتقابلة وان تتم المحاسبة فقط على صافي الالتزامات المتناظرة .

٤- الكفالات .

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الائتمانات والكفالات التجارية ذات أهمية بالغة بأدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية في المصارف التقليدية والمصارف التي لديها متعاملين بمقدورهم تقديم الكفالات تجارية جيدة لوفاء بمتطلبات اخرى يمكنها تتأهل لإعفاءات المتطلبات الرقابية الراس مال.

٥- المشتقات الائتمانية والتصكيك .

تنفصل المخاطر الائتمانية عن الائتمان نفسه ويباع الى مستثمرين يرغبون في تحميل مخاطر العجز عن السداد (المخاطر الائتمانية) وقد سبق وصف هذه الالية الجديدة وقد اصبحت فاعلة بدرجة كبيرة وفي ظرف معينة وقد تضمن حماية كاملة لمصارف من مخاطر الائتمانية .

٦- معالجة المخاطر التعاقدية .

يمكن أن يكون الضرر (عدم التيقن من النتائج بسبب الظروف الغامضة في عقود التبادل لأجله) ، قليلا ولا يمكن التحرر منه ولكنه قد يكون كثيرا وبسبب المظالم والفشل في الوفاء بشروط العقد والاتفاقات التعاقدية الملائمة بين إطراف العقد تعمل كآليات للسيطرة على المخاطر .

٧- التقييم الداخلي .

تقوم كل المصارف بالتقييم الداخلي في صورة من الصور وتصنيف اصولها والمتعاقدين معها خاصة لغرض الاحتفاظ باحتياطات خسائر القروض التي تعرضها السلطات الرقابية وتختلف نظم التقييم الداخلي في المصارف المختلفة باختلاف درجة تطورها تقنيا .

٨- العائد على راس المال والمعدل وفق المخاطر

يستخدم العائد المعدل لتوظيف راس المال في مجموعة مختلفة من الاصول وتوزيعه بين المنشآت الاعمال وذلك بالنظر الى عناصر العائد والمخاطرة المرتبطة بكل منها ويمكن تطبيق (العائد المعدل) في التمويل لتخصيص راس المال لصيغ التمويل المختلفة .

٩- النماذج المبرمجة بالحاسب الالي .

إن التطور الهائل في مجال المالية الرياضية والحسابية واستخدام الحاسوب قد جعلت المصارف فعيله باستمرار على توظيف النماذج المبرمجة اليا في ادارة المخاطر ، وفي حقيقة الامر فان هذه النماذج صور متطورة من نظم تقسم الداخلي ففي حيث قد تعتمد نظم التقييم الداخلي على معلومات نوعية تقوم النماذج حقيقة على البيانات الكمية .

نشأة ومفهوم الائتمان المصرفي

مرت المصارف بمراحل تطور غاية الاهمية غيرت من شكلها ودورها ومنهج عملها واهدافها حتى وصلت الى ما هي عليه الان باعتبارها شكلا من اشكال الوساطة المالية ، وقد غدت انضج وسيط مالي ويتحمل ثقل تحقيق التوازن المالي في الاقتصاد والذي يعتبر إحدى أهم الموضوعات التي تسعى الدول إلى ضمان تحقيقها املاء في زيادة معدل النمو في الناتج المحل الاجمالي ، فقد كان العمل المصرفي في بداياته يعتمد علة قبول الودائع التي لم تكن تغطي اصحابها في البداية اي حق بالفائدة لابل انه كان يترتب عليها في بعض الأحيان دفع جزءهم أنها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها ومن ثم اخذت مؤسسات الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة وكانت الاقراض هذه تتم من ممتلكات المقرض

نفسه. (حمزة ، محمود ، ٢٠٠٤ ، ٢) ، بعد ذلك مع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى مؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات ان قسما من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة وبعد ان كان المودع يدفع عمولة ايداع اصبح يتلقى فائدة على ودائعه وبعدان ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة ان باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. (قلوح ، صافي ، ١٩٩٩ ، ١٣) .

وظائف الائتمان المصرفي

يمكن تلخيص اهم وظائف الائتمان المصرفي في الاتي.(الشمري ، محمد ، ١٩٩٩ ، ١٢٩) :

- **وظيفة تمويل الانتاج** : ان احتياجات الاستثمارات الانتاجي المختلفة تستوجب قدرا ليس بقليل من رؤوس الاموال ، ولما كان من المتعذر توفير هذا الغدر الكامل من الادخار والاستثمار ان الفردية او الخاصة لذلك اصبح اللجوء الى المصارف امرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الانتاجية والاستثمارية المختلفة .
- **وظيفة تمويل الاستهلاك** : ان التمويل المستهلكين الذين يرغبون في شراء السلع الاستهلاكية وليس لديهم القدرة على الدفع ثمنها نقدا ويأتي هنا دور الائتمان لزيادة القدرة المالية الحالية للمستهلكين اي وقت شراء السلعة ومن ثم استرداد الثمن بالإضافة للفوائد على إقساط او في موعد يحدد حسب الاتفاق .

- **وظيفة تسوية المبادلات** : ان قيام الائتمان بوظيفة تسوية المبادلات وابداء الذمم تظهر اهمية من خلال مكونات عرض النقد او كيفية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الاهمية النسبية للودائع التجارية من اجمالي المكونات عرض النقد يعني استخدام الائتمان استخداما واسعا في تسوية المبادلات وابداء الذمم بين الاطراف المختلفة ويمكن ملاحظة ذلك في الدول المتقدمة .

تصنيف الائتمان

تعدد أنواع الائتمان وإشكاله وفق اعتبارات عديدة على النحو التالي.(يونس ، محمود ، مبارك ، عبد العزيز ، ١٩٨٢ ، ٨٦– ٨٨) .

١- من حيث شخصية متلقي الائتمان

- **الائتمان الخاص** : وهو الذي يكون فيه المتلقي الائتمان فردا او شركة او مؤسسة اي ان المتلقي الائتمان ، وهو احد افراد القانون الخاص سواء كان فردا طبيعيا ام شخصية اعتيادية .
- **الائتمان العام** : يتمثل هذا النوع بقيام الحكومة بافتراض الاموال التمويل نفقاتها وبرامج التنمية التي تقدمها للمواطنين ويتم الاقراض عادة عن طريق بيع الحكومة للأوراق المالية (السندات) .

٢- من حيث القرض من الائتمان

- **الائتمان الانتاجي** : وهو ما يقدم للمشروعات الانتاجية لتمويل ما تحتاج الية من رؤوس الأموال الثابتة من أراض ومنشات وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة .

- **الائتمان التجاري** : وهو ما يقوم المشروعات لتمويل عملياتها الجارية (اي راس المال العامل) ، وما يقدم للمشروعات التجارية لتمويل عمليات التسويق وتصريف المنتجات .
- **الائتمان الاستهلاكي** : وهو ما يقدم في المادة للإفراد من اجل تمويل احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع المغرمة ، ويأخذ هذا النوع من الائتمان في الغالب شكل البيع بالتقسيط .

٣- من حيث الضمان

- **الائتمان الشخصي** : في هذا النوع من الائتمان لا يقدم المدين أية ضمانات لتسديد دينه ويكتفي الدائن بالوعد الذي اخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمة في الأجل المحدد وبثقة في تنفيذ هذا الوعد مستندا الى شخصية المدين (حسن سمعة ومتانة مركزه المالي).
- **الائتمان العيني** : ففي هذا الائتمان يقدم المدين ضمانا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط ان تكون قيمة الضمان اكبر من قيمة الغرض وهذا الائتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة او ذات المخاطرة .

٤- من حيث الأجل

- **ائتمان قصير الاجل** : مدته تكون اقل من سنة ويهدف عادة الى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية .
- **ائتمان متوسط الاجل** : وتتراوح مدته عادةً ما بين سنة و ٥ سنوات ويستخدم في تمويل احتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير النتاج ، القيام بالتوسعات ، ..... الخ) ، كذلك احتياجات الافراد من السلع الاستهلاكية.

- ائتمان طويل الاجل : ومدته تزيد عن خمس سنوات ويمول عادة احتياجات المؤسسات الى رؤوس الاموال الثانية .

٥- من حيث مقدم الائتمان

- **الائتمان المباشر** : وهو الائتمان الذي يقدمه الدائن للمدين مباشرة وهذا امكث البيع الأجل والقروض التي يقدمها المقرضون والمقترضين مباشرة وساطة والنوع الشائع لهذا الائتمان ، وهو شراء السندات التي تصدرها الدولة او الشركات والمؤسسات .
- **الائتمان غير المباشر** : وهو الائتمان الذي يكون عن طريق مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الاموال من المدخرين لتوجيهها نحو المقترضين ومن اشهر هذه المؤسسات المصارف التجارية التي تقوم بالوساطة بين المقرضين والمقترضين .

٦- من حيث الصفة الاقتصادية

- **الائتمان ذاتي التصفية** : وهو الائتمان الانتاجي الذي يمكن فيه للمدين ان يقوم بالسداد من خلال استخدام قيمة الائتمان نفسها فعلى سبيل المثال فان القرض الذي يقوم لصاحب وضع هو فرض ذاتية السداد والتصفية لان صاحب الوضع يمكنه تصفية القرض من خلال استخدام القرض في عملية الانتاج فالوضع والمبيعات يوفران أمولا يمكنان صاحب المصنع من الوفاء بما عليه .
- **الائتمان غير الذاتي التصفية:** ويتعلق في العادة بالائتمان الاستهلاكي ، حيث يقوم المدين بالوفاء بما عليه من اموال ليس للمعاملة الائتمانية دخل في احداثها ، فالائتمان الذي يقوم للمستهلك لشراء منزل مثلا غير ذاتي التصفية لان المستهلك يقوم بتصفية القرض او سداده على فترة من الزمن من دخله وهذا الدخل ليس للقرض دور في احداثه .

٧- من حيث طبيعة العملية الائتمانية (محل الائتمان)

- **الائتمـــان النقـــدي** : وفـي هذا النـوع من الائتمـان يكون محـل الائتمـان نقدا فالدائن يقدم نقودا للمدين الذي يلزم بردها وتسديدها في وقت لاحق فطيعة هذا الائتمان نقدية لان محل الائتمان نقد .
- **الائتمان التجاري** : وفي هذا النوع يكون محل الائتمان سلعة او خدمة تقدم بثمن مؤجل فبموجب هذا الائتمان تستطيع منشات الإعمال عموما والحصول على السلع المرافقة على دفع قيمتها لاحقا استنادا الى الشروط المتنوعة ، تقدم من قبل البائع الذي يسمح قيمة تلك السلع لاحقا .

ولا شك ان هذه التقسيمات ، تقسيمات النظرية فقط ذات الواقع العملي يجمع في المعاملة الواحد عدة صفات واشكال للائتمان قد يكون الائتمان خاصا قصير الاجل استهلاكيا طويل الاجل ، انتاجيا ، وقد يكون في الوقت نفسه من حيث الضمان شخصيا او عينيا وهكذا .

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

اولا:- **مجتمع وعينة البحث** :

يتمثل مجتمع البحث بكافة المصارف العراقية اما عينة البحث فقد تم اختيار مصرف الخليج التجاري ليمثل المجتمع المدروس وبناء عليه فقد تم توزيع (٤٠) استبانة على العاملين في المصرف وكان عدد الاستبانات التي حصلنا عليها (٣٦) استبانة منها (٣٢) استبانة صالحة للتحليل بمدل استجابة (٨٠%)

ثانيا :- **أداة جمع البيانات**

استخدمت استبانة صممت بالرجوع الى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع البحث بوصفها اداة لجمع البيانات الخاصة بهذا البحث وقد تم تحكيم الاستبيان من قبل بعض اساتذة مختصين في كلية الادارة والاقتصاد في جامعة القادسية للتأكد من قدرتها على تحقيق اهدافها وقد تبين للباحثة من خلال المقابلات

والـتحكم وقـدرة الاسـتبانة علـى التعـرف علـى ادارة مخـاطر الائتمـان واثرهـا علـى المصارف التجارية وقد تكونت الاستبانة من قسمين هما :

القســم الاول : خطـاب موجـه مـن الباحثـة إلـى إفراد عينـة البحـث يوضـح اهداف البحـث ونطاقـة فضـلا عـن بيانـات خاصـة بـإفراد العينـة مثـل (سـنوات الخبـرة ، التخصص الأكاديمي ، التحصيل الدراسي) .

القسم الثاني :- ادارة مخاطر الائتمان واثرها على اداء المصارف بما يمكن من قياس فرضيات البحث وتضم (٣٠) فقرة .

ثالثـــا :- الاسـلوب والادوات الاحصـائية المسـتخدمة فـي تحليـل البيانـات الوسـط الحسابي ، التكرارات والنسب المئوية .

رابعا :- **اجراءات معالجة الاستبانة**

في إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقاييس ليكرت الخماسي ، اذ يشير الرقم (٥) الى موافق بشدة ، اما رقم (٤) فيشير الى موافق ، اما رقم (٣) فيشير الى حيادي ، اما رقم (٢) فيشير الى غير موافق ، اما رقم (١) فيشير الى غير موافق بشدة ومن اجل تحليل اجابات افراد عينة الدراسة قامت الباحة بوضع ثلاث مستويات على النحو الاتي : اثر كبير اذ كان الوسط الحسابي يقع (٤-٥) واثر متوسط اذا كان الوسط الحسابي يقع بين (٣-٣.٩٩) واثر ضعيف اذا كان الوسط الحسابي يقع بين (١-٢.٩٩)

خامسا :- **تحليل نتائج البحث ومناقشتها واخبار الفرضيات**

- **الجدول رقم** (١) **يبين البيانات الديمغرافية لعينة البحث وكما ياتي**

(١) التحصيل الدراسي			(٢) سنوات الخبرة			(٣) التخصص		
البيانات	التكرار	النسبة	البيانات	التكرار	النسبة	البيانات	التكرار	النسبة
دبلوم	٩	%٣٠	٥-١٠	٧	%٢٣	ادارة	١٥	%٤٨
بكالوريوس	١١	%٣٤	١١-١٦	٧	%٢١	محاسبة	١٠	%٣١
ماجستير	٧	%٢١	١٧-٢٠	٨	%٢٥	اقتصاد	٢	%٦
دكتوراه	٥	%١٥	من ٢١ فاكثر	١٠	%٣١	احصاء	٥	%١٥

ومن الجدول أعلاه نلاحظ بان (٤٨% العينة حاصلة على شهادات عملية تخصيصه في المحاسبة وهذا يعزز مستوى وادراك المجبيين على الاستمارة كما يلاحظ بان نسبة (٣١%) من افراد العينة لديهم خبرة عملية لفترة تزيد عن عشر سنوات وهذا المؤشر يعزز دقة وواقعية الاجابات التي ادرجت في الاستبانة .

٢- يبين الجدول رقم (٢) الوسط الحسابي والتوزيع التكراري لبيان ادارة مخاطر الائتمان واثرها على اداء المصارف

ت	العبارات	القياس	اتفق تماماً	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق تماماً	الوسط الحسابي
١	يهتم المصرف بالمعلومات الشخصية للعميل كالسمعه مثلاً	التكرار	١٧	٦	صفر	٥	٤	٣.٨
		النسبة	%٥٣	%١٨	%٠	%١٥	%١٤	

٢	يراجع معاملات طالب القرض لديه ويتأكد من مدى انتظامها والوفاء بالتزامات طالب القروض اتجاه المصرف	التكرار	١٥	٨	١	٤	٤	٣.٨
		النسبة	٤٦%	٢٥%	٣%	١٤%	١٢%	
٣	يقوم المصرف بمعاينة موقع عمل طالب القرض لتأكد من نشاطاته قبل منحة القرض	التكرار	١٦	٩	١	٤	٢	٩.٠٩
		النسبة	٥٠%	٢٨%	٣%	١٤%	٥%	
٤	يستطيع المصرف المركزي تقديم المشورة والمعلومات الضرورية عن طالبي القروض للمصرف .	التكرار	١٥	٨	١	٤	٤	٣.٨
		النسبة	٤٦%	٢٥%	٣%	١٢%	١٤%	
٥	يستعلم المصرف عن طالب القرض من الاطراف المتعاملة معه كالموردين والزبائن	التكرار	١٤	٧	١	٥	٥	٣.٦
		٤٣%	٢١%	٣%	١٨ %	١٥%		
٦	يهتم المصرف بسمعة	التكرار	١٨	٥	٠	٦	٣	٣.٩

	مديري الشركة في حالة كون المقترض شركة .	النسبة	٥٦%	١٥%	٠%	١٩%	١٠%	
٧	تمنح التسهيلات للعميل الذي يمتلك مركز المالي جيد .	التكرار	٢٠	٤	١	٥	٢	٤.٠٩
		النسبة	٦٢%	١٢%	٣%	١٥%	٨%	
٨	يتأكد المصرف من الالتزام المقترض بسداد اقساط الضمان الاجتماعي المستحقة على عماله قبل منحه التسهيلات .	التكرار	٢١	٤	١	٢	٤	٤.١
		النسبة	٦٥%	١٢%	٣%	٦%	١٤%	
٩	يستعين المصرف بالمحاسب القانوني لتدقيق القوائم المالية للمقترض.	التكرار	١٥	٨	١	٤	٤	٣.٨
		النسبة	٤٦%	٢٥%	٣%	١٤%	١٢%	
١٠	يطلب المصرف الاطلاع على عقود الملكية او سندات التسجيل العقاري التي ثبتت الملكية .	التكرار	١٦	٩	١	٤	٢	٣.٩
		النسبة	٥٠%	٢٨%	٣%	١٤%	٥%	

١١	يقوم المصرف بعادة تقدير عناصر القوائم المالية المقدمة لتأكيد من مطابقتها للواقع .	التكرار	١٤	٧	١	٥	٥	٣.٦
		النسبة	%٤٣	%٢١	%٣	%١٨	%١٥	
١٢	يتابع المصرف كيفية استغلال المقترض للتسهيلات بعد منحها له حتى السداد الكامل لها .	التكرار	١٧	٦	٠	٥	٤	٣.٨
		النسبة	%٥٣	%١٨	%٠	%١٥	%١٤	
١٣	يتم تجديد الاستعلام عن العميل بين الحين والاخر	التكرار	٢٠	٤	١	٥	١	٤.٠٩
		النسبة	%٦٢	%١٢	%٣	%١٥	%٨	
١٤	يتم زيادة العملاء الحاصلين على التسهيلات بين الحين والاخر .	التكرار	١٥	٧	١	٥	٤	٣.٧
		النسبة	%٤٦	%٢١	%٣	%١٥	%١٥	
١٥	يراقب المصرف ارصدة العملاء ويتابع	التكرار	١٩	٧	٠	٤	٢	٤.١

	مسحوباتهم وايراداتهم خلال فترة القرض.	النسبة	٥٩%	٢١%	٠%	١٢%	٨%	
١٦	يراقب المصرف وحركة الضمانات العينية المرتهنة من قبل المصرف ويفتش عليها	التكرار	٢٠	٦	١	٣	٢	٤.٢
		النسبة	٦٢%	١٨%	٣%	٩%	٨%	
١٧	يطلب المصرف من العميل تزويده بالمركز المالي سنوي للمنشاة خلال مدة القرض .	التكرار	١٨	٥	١	٥	٣	٣.٩
		النسبة	٥٦%	١٥%	٣%	١٥%	١١%	
١٨	يتابع المصرف ما يجري على املاك المقترض او كفالاته المرهونة للمصرف خلال مدة القرض .	التكرار	٢٠	٥	٠	٤	٣	٤.٠٩
		النسبة	٦٢%	١٥%	٠%	١٤%	٩%	
١٩	يأخذ المصرف بالحسبان احتمال تغير الظروف المالية للعميل وتغير الظروف الاقتصادية العامة	التكرار	١٧	٦	٠	٥	٤	٣.٨
		النسبة	٥٣%	١٨%	٠%	١٥%	١٤%	

٢٠	. هنـــاك نظـــام معتمـــد يقـيم مخـاطر القـروض من قبل ادارة المصـرف .	التكرار	١٥	٥	١	٥	٦	٣.٥
		النسبة	٤٦%	١٥%	٣%	١٥%	٢١%	
	المتوسط العام							٤.١٣٣

ومن الجدول أعلاه نلاحظ بان :

- ان معظم افراد عينة يوافقون على فقرات التي بينت لإدارة مخاطر الائتمان اثر على ادارة المصارف ، اذ بلغت نسبة من يوافقون على ذلك (٨٣%) في حين بلغت نسبة من لا يوافقون على ذلك (٨%)
- ان الوسط الحسابي لجميع الفقرات التي تقيس فرضية البحث تدل على ان مستوى الاستجابة متوسطة ، اذ بلغ المتوسط العام لجميع الفقرات (٤.١٣٣) وهو اكبر من الوسط الفرضي البالغ (٣) وهذا يؤثر الى ان افراد العينة يؤيدون وبدرجة مرتفعة الى اثر ادارة المخاطر في المصارف التجارية.

وتأسيا لما تقدم في اعلاه فانه يمكن قبول فرضية البحث التي تنص

تقوم الدراسة على فرضية اساسية هي " انه المصرف يقوم بقياس المخاطر الائتمانية على اساس (هوية المقترض وسمعته و القوائم المالية للزبون والمقترض والظروف المحيطة بالمقترض ، بالإضافة الى ان المصرف يتابع التسهيلات الائتمانية بعد منحها "

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١-عند استقراء اراء المستجوبين استخلصنا من نتائج الاستبيان ان مخاطر الائتمان تنشا بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الائتمان للإفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد مبلغ القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد أو انه له القدرة الحالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر .

٢-عند تحليل العوامل الخاصة بالعميل وجدنا بان الضمانات يتم اتخاذها بالدرجة الاولى عند اتخاذ القرار الائتماني ويؤكد هذا على البنوك التجارية لا تفق بالعميل بل تعتمد على الضمانات كخط دفاع اول رغم من ان اغلبية الدراسات ترى بان لا يمثل الاسبقية الاولى في اتخاذ القرار الائتماني بحيث انه ليس بعنصر كافي لمنح الائتمان فالضمان هو بمثابة تقرير القرار الائتماني او قصد الحماية من المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند منح الائتمان .

٣-وجود علاقة ارتباطية طردية بين المبادئ التي تقوم عليها ادارة المخاطر في البنك والحد الادنى لراس المال واساليب قياس المخاطر وهذا الارتباط متوسط .

٤-وجود علاقة ارتباطية طردية بين المبادئ التي يقوم بها ادارة المخاطر في البنك وانضباط السوق وهذا الارتباط متوسط .

٥-وجود علاقة ارتباطية طردية بين المهام التي تقوم بها ادارة المخاطر في البنك والحد الادنى لراس المال واساليب قياس المخاطر ولكن هذا الارتباطية متوسط .

٦-وجود علاقة ارتباط طردية بين المبادئ التي تقوم بها ادارة المخاطر في البنك وهذا الارتباط متوسط .

التوصيات

بناء على النتائج اتوصل إليها في الدراسة الاستبيانيه السابقة توصي بما يأتي :

١-ضرورة الاتصال المثمر للبنوك بالمقترضين وهذا التوثيق العلاقة معهم مما يسمح بمعرفة المشاكل التي يواجهها العميل وتقديم المساعدة .

٢- ان يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية يستند الى دراسة تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم اهلية المقترض وعدم الاعتماد بشكل اساسي على الضمانات في منح القروض .

٣-القيام بإنشاء جهاز إداري يختص في متابعة المشاريع الممولة من البنك وان تقوم البنوك بتطبيق انظمة فعالة لمراقبة الائتمان والحرص على إنشاء إدارة المخاطر الائتمناينة في البنوك التجارية كجزء من ادارة البنك تقوم بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان .

٤-التدريب المستمر بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني وذلك للمساعدة على استيعاب التقنيات الحديثة في ادارة مخاطر الائتمان .

٥-ضرورة وجود تكامل بين ادوات التحليل المالي وأدوات التحلل الإحصائي لتفادي القصور الناتج عن استخدام التحليل المالي بمفرده لتقييم مخاطر الائتمان .

٦-العمل على انشاء مراكز متخصصة للحصول على المعلومات وجميع البيانان المتعقلة بالمقترضين وتحليها ونشرها وذلك لمساعدة المقترضين والمستثمرين .

قائمة المصادر والمراجع

١-أسيا قاسمي وحمزة قبلالي ، المخاطر المصرفية ومنطلق تسيرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل ، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم ، يومي ١١-١٢ ديسمبر ٢٠١١.

٢-حمد عبد الفتاح الصيرفي ، ادارة البنوك ، دار المناهج ، الاردن ، ٢٠٠٦.

٣-حمزة ، محمود ، الاعتمادادت ألمستنديه والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودروهما في الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير ، جامعة دمشق ، ٢٠٠٤.

٤-شقري نوري موسى واخرون ، ادارة المخاطر ، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١٢.

٥-الشمري ، محمد نوري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، عمان ، ١٩٩٩.

٦-صلاح الدين حسن السيسي ، قضايا مصرفية معاصرة " الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية – الاعتماد المستندية " ط١ ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٤.

٧-طارق عبد العال ، تقيم البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ج٢ ، ١٩٩٩.

٨-طارق عبد العال حماد ، ادارة المخاطر ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٣.

٩-عاطف عبد المنعم واخرون ، تقييم وادارة المخاطرة ، مركز تطوير الدارسات العليا والبحوث ، مصر ، ٢٠٠٨.

١٠- عبد الرحمن ، ابتهاج مصطفى ، ادارة البنوك التجارية ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٠.

١١- فلوح صافي ، محاسبة المنشاة المالية ، منشورات جامعة دمشق ، ١٩٩٩.

١٢- لطيف يود واخرون ، الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقا للمعايير المحاسبية الدولية رم (٣٠) حالة تطبيقية في المصرف التجاري السوري ، مجلة جامعة تشرين للدارسات والبحوث العلمية ، المجلد ٢٨ ، العدد٢ ، ٢٠٠٦.

١٣- منير ابراهيم هندي ، الفكر الحديث في ادارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق المشتقات المالية ، مكتبة الاسكندرية .

١٤- يونس محمود ، مبارك عبد العزيز ، اقتصاديات النقود والصيرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٢.

المراجع

١-شقري نوري موسى واخرون ، ادارة المخاطر ، دار المسيرة ، الاردن ، ٢٠١٢.

٢-إبراهيم الكراسة ، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية ،صندوق النقد العربي ، ط٢ ، ابو ظبي ، ٢٠١٠.